الخليج

سياسة, العالم

3 أبريل 2022 00:07 صباحا

الجيش المالي يقتل 203 مسلحين بعملية عسكرية

أعلن الجيش المالي مساء أمس الأول الجمعة أنه قتل 203 مقاتلين ينتمون إلى جماعات إرهابية مسلحة، وذلك خلال عملية في منطقة بوسط مالي نفّذت بين 23 و31 مارس/آذار.

وقال الجيش في بيان إن هذه العملية «الواسعة النطاق» التي جرت في «منطقة مورا على بعد 17 كلم شمال شرق كواكجورو في دائرة دجينيه» أتاحت قتل «203 مقاتلين» ينتمون إلى «جماعات إرهابية مسلحة»، لافتاً إلى أنها «سمحت أيضاً ب«اعتقال 51 شخصاً» واستعادة «كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة».

وتعليقاً على ذلك، عبرت بعثة الأمم المتحدة في مالي «مينوسما» أمس السبت عن «قلق بالغ إزاء التقارير عن أعمال عنف ضد مدنيين».

وكانت «مينوسما» قد أعلنت في بيان الخميس أن أعمال عنف متطرفة أودت بعشرات المدنيين في الأسابيع الأخيرة في وسط شرق البلاد ومنطقة المثلث الحدودي.

وأعربت «مينوسما» في بيانها عن «قلقها العميق» من «تدهور الوضع الأمني بشكل كبير في الأسابيع الأخيرة في ما يسمى منطقة المثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، ولا سيما في تيسيت وتالاتاي وأنسونغو ومنطقة ميناكا».

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريس القلِق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في مالي، في تقرير قُدّم إلى مجلس الأمن الدولي هذا الأسبوع، جيش هذا البلد و«شركاءه» إلى احترام «التزاماتهم الدولية» خلال عملياتهم المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وقال جوتيريس في هذه الوثيقة السرية «أشدد على واجب الدولة في بذل كل ما في وسعها لتعزيز المساءلة وضمان أن تُنَفّذ عملياتها العسكرية، بما في ذلك العمليات التي تجريها مع شركائها الثنائيين، وفقاً لالتزاماتها الدولية».

وفي تقريره ذكر جوتيريس أنه في مالي «ظل وضع حقوق الإنسان محفوفاً بالمخاطر ويرجع ذلك أساساً إلى هجمات متعمدة وواسعة النطاق ضد مدنيين من جانب جماعات مسلحة يُشتَبه في تطرفها. في بعض الحالات، كان لعمليات مكافحة الإرهاب أيضاً عواقب وخيمة على السكان المدنيين، لا سيما في وسط مالي».

ورد الجيش المالي في بيانه أن «احترام حقوق الإنسان وكذلك القانون الإنساني الدولي يظلان من الأولويات في إدارة العمليات». وتظهر آخر أرقام الأمم المتحدة أن قرابة 18 ألف شخص فروا إلى النيجر هرباً من المعارك في شمال مالي (بين مختلف الفصائل المسلحة. (أ ف ب

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج .2024 ©